

في العمق



المقاتل الاستراتيجية ستكون الفيصل على الأرض

صراع الإرادات الفرنسي الأميركي يدفع الساحل لأحضان روسيا والصين

مخاوف استغلال الجهاديين للاضطرابات في المنطقة تتفاقم

الإرهاب على مستوى المنطقة تسمى عملية "برخان"، تشكلت من قوة خاصة قوامها خمسة آلاف جندي وتقدر التكلفة السنوية لنشرها بنحو 600 مليون يورو (715 مليون دولار). واستطاعت هذه العملية قتل العديد من القادة الجهاديين الرئيسيين، وكان أبرزهم عبدالمالك دروكدال، زعيم فرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي قتل في غارة جوية فرنسية مطلع يونيو الماضي، وقد شكل إنجازا مهما، بحسب المراقبين، في طريق إضعاف نشاط الجماعات المتطرفة.

صموئيل راماني
انقلاب مالي يهدد بزعة الاستقرار في منطقة مشة بالفعل

وليس هذا فحسب، بل تعاونت فرنسا عسكريا مع بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي، حيث تنشر هذه البعثة ما يصل إلى 13 ألف جندي وحوالي ألفي ضابط شرطة في منطقة الساحل وترصد انتهاكات حقوق الإنسان، التي ترتكبها الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون في المنطقة.

ومع كل هذه النجاحات العسكرية، أدى نهج فرنسا في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل إلى تفاقم الأزمة الأمنية في المنطقة، فرغم أن العمليات العسكرية الفرنسية تعتمد على الاستخبارات الأمريكية والدعم اللوجستي من حوالي 800 فدر أميركي منتشرين في النيجر، فإن تفضيل فرنسا للتصرف الأحادي في غرب قارة أفريقيا قد حد من قدرتها على العمل مع واشنطن على تطوير استراتيجية أمنية إقليمية.

وما يدل على ذلك حينما أغضبت فرنسا في عام 2017 البيت الأبيض بعد أن قدمت اقتراحا للأمم المتحدة يدعو إلى نشر قوة أمنية أفريقية قوامها 5 آلاف رجل في منطقة الساحل، اعتبره الأميركيون خطوة منفردة لأنه لم يشارك الولايات المتحدة في المشاورات بشأن خطط باريس قبل عرض مشروع القرار. وخلال الأشهر الأخيرة أصبحت العواقب السلبية لتصرفات فرنسا أحادية الجانب واضحة ويؤكد توسع العنف السياسي في منطقة الساحل، على الرغم من زيادة الوجود العسكري الفرنسي من حوالي 4500 إلى 5100 جندي في فبراير الماضي، عجز باريس عن حل الأزمة الأمنية في الساحل بمفردها ويزيد من خطر التمدد العسكري الفرنسي المفرط في غرب أفريقيا.

وتؤكد وزارة الخارجية الأمريكية بشكل روتيني على دور الجماعات الإرهابية، مثل القاعدة و داعش، في إثارة الأزمة الأمنية في الساحل، كما تسلط التقارير الدورية الواردة من وكالات التنمية ومراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الضوء بانتظام على مؤسسات الدولة الهشة والاستبداد وتغير المناخ كعوامل تسبب عدم الاستقرار.

ومع ذلك، تترجح مواقف صناع السياسة حول ما إذا كان ينبغي تخصيص الموارد لجهود مكافحة الإرهاب أو لمبادرات التنمية، وهذا المعطى في حد ذاته يشكل صداعا مزمنًا للجميع وهو يعري بشكل واضح مدى تضخم خليط الارتباك والفوضى في طريق اختيار الأولويات بالنظر إلى مجموعة من المحددات.

وعلى الرغم من هذه المناقشات المكثفة، غالبا ما يتم تجاهل أحد العوامل الحيوية التي تساهم في اندعام الأمن في منطقة الساحل، وهي أزمة الحوكمة الدولية. وبدلا من اتخاذ خطوات بناءة لمعالجة مجموعة التحديات، التي تواجه منطقة الساحل، تعمل القوى العظمى والمؤسسات الإقليمية على تفاقم مشكلات المنطقة.

خطط ارتجالية

نظرا لتركيزها الشديد على المنافسة الجيوستراتيجية والموازنة بين الاستبداد والاستقرار، فقد عملت القوى العظمى مثل فرنسا والولايات المتحدة وروسيا والصين، على الحفاظ على استدامة الظروف، مثل الفساد ومؤسسات الدولة الهشة، التي تساهم في تصاعد العنف السياسي في المنطقة. وقد فاقمت المؤسسات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) من أزمة الحكم بسبب الانقراض إلى التنسيق الاستراتيجي واستخدامهم غير الفعال للموارد العسكرية.

وعلى الرغم من اشتداد المنافسة بين القوى العظمى في منطقة الساحل في السنوات الأخيرة، تظل فرنسا في السنوات الأخيرة، تظل فرنسا في المزود الأمني المهيمن في المنطقة. ففي يناير 2013، استجابت فرنسا لطلب رسمي من الحكومة المالية للحصول على المساعدة من خلال إطلاق عملية "سفيرال" العسكرية، وهي تدخل لمكافحة الإرهاب أوقف تقدم المسلحين الإسلاميين المتطرفين من شمال مالي إلى وسطها.

وبعد عام ونصف العام من ذلك التدخل، شرعت فرنسا ودول الساحل، وهي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، في حملة لمكافحة

تدفع الاستراتيجية الفرنسية المعتمدة على تأمين مصالحها في دول الساحل الأفريقي والصحراء عبر الربط بين الأمن والتنمية في حل مشكلات المنطقة دون تنسيق مع القوة الأكبر في العالم، والتي خلقت تدخلاتها المزيد من الفوضى، باتجاه ترك مساحة للعب قوى جديدة هناك تتقدمها روسيا والصين بعد أن باتت القارة تمثل ساحة صراع اقتصادي، يرى محللون استراتيجيون أن له تداعيات عسكرية وسياسية وخيمة وقد لا تنتهي أبداً.

لندن - يدق الانقلاب العسكري في مالي ناقوس الخطر في جميع أنحاء الساحل والصحراء وغرب أفريقيا، وهي مناطق مهددة منذ سنوات من جانب المتشددون الإسلاميين، الذين يعملون ضمن جماعات ينتمي كل منها إلى تنظيم معين، ولا يمكنها تحمل المزيد من عدم الاستقرار. ويبدو أن التحرك الفرنسي الأحادي والفوضى التي خلفتها الولايات المتحدة نتيجة الارتجال السياسي لقادتها وعدم فهم طبيعة تلك المنطقة خاصة منذ أن زج البلدان بقوات عسكرية لمساعدة حكومات المنطقة على مواجهة المتطرفين، لكن هناك دلائل كون تلك الاستراتيجية أثمرت نتائج عكسية.

صناع السياسات يناقشون أسباب تصاعد العنف بشكل منتظم، لكن لا أحد يتخذ الإجراءات المناسبة لمواجهته

وقد جسد الباحث صموئيل راماني، الذي كتب تقريراً نشرته مجلة فورين بوليسي الأمريكية قبل أيام تلك الحالة حتى أنه رأى أن ما يحصل بالفعل يدفع منطقة الساحل والصحراء إلى أحضان كل من روسيا والصين، اللتين تبحثان عن موطئ قدم لهما هناك ضمن سياسة ناعمة مع العمل على مزاحمة فرنسا والولايات المتحدة لكسب تأييد حكومات المنطقة.

ولكن التساؤل المهم الآن، هو لماذا قد تهتم موسكو وبكين بمنطقة مضطربة لاسيما وأنه لا أحد من المحليين والأكاديميين يتوقع أنها ستشهد استقرارا في المدى القريب، وهل لديها المقاربات المختلفة عن باريس وواشنطن في التعامل مع الأزمات الساخنة في الساحل والصحراء؟

تاريخ مضطرب

بخشى بعض المحليين من أن يستغل الجهاديون الاضطرابات السياسية، وفي مالي تحديداً، حيث تستمر الهجمات الدموية في البلد وعبر حدوده مع

حروب المياه.. كيف تواجه المنطقة العربية أزمة العطش

تواجه المنطقة العربية خطر نشوب نزاعات كبيرة على المياه مع اشتداد أزمة الجفاف بفعل التغيرات المناخية وهذا ما يجعل "العدو الخفي" مشتركا، وهو أكثر تأثيرا من حروب أخرى تشكل محور صراعات جيواستراتيجية بين الدول من أجل البقاء وبسط النفوذ، ولكن بأي استراتيجية ستواجه حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أزمة العطش المتفاقمة؟

مشروع شرق الأناضول، والذي تضمن بناء 22 سدا لتلبية متطلبات مشاريعها الإنمائية، كما نفذت إيران مشروعات على الأنهار المشتركة مع العراق أدت إلى تحويل مجرى بعض الروافد إلى داخل أراضيها في تسلط واضح على موارد هذا البلد العربي.

ويتيح التحكم في إمدادات المياه السيطرة الاستراتيجية على المدن والأرياف أثناء الحروب الجارية في العراق وسوريا وليبيا واليمن لأنه هدف استراتيجي رئيسي لجميع المجموعات المتصارعة هناك، باعتبار أن التحكم في مصادر المياه يعطي قوة أكبر لمن يسيطر عليها بحيث يمكنه التقدم في المعركة، ولذلك يعتبر ذلك سببا جوهريا لاستمرار الحروب لكون الماء ضروريا ولا يمكن الاستغناء عنه.

وعند القيام بتتبع مسار نقص المياه في السودان والأنهار، يلاحظ أن أكثر من عشرين دول في المناطق القاحلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعتبر أكثر دول العالم معاناة مما يعرف بـ"الإجهاد المائي"، وهو مصطلح يستخدم للاستدلال على كمية المياه، التي يمكن الحصول عليها من المصادر الجوفية والسطحية مقارنة بالكمية المتاحة.

ومن اليمن إلى العراق وسوريا يصل مستوى الإجهاد المائي في الوقت الحالي إلى مستويات تبعث على القلق، وفق دراسات حديثة، كما تواجه دول جنوب أوروبا (شمال أفريقيا) والدول المتوسطية الأخرى مثل لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة ضغوطا شديدة وتتفاقم المشكلة مع تركيز استغلال الموارد المائية في قطاع السياحة.

ولكن حتى القطاعات الأخرى، التي تعتمد على مورد المياه، كالزراعة، تحتاج إلى اعتماد استراتيجيات جديدة خاصة وأن بيانات حديثة أصدرتها الأمم المتحدة مؤخرا في تقرير بعنوان "متحدون في العلو"، وهو مشروع مشترك بين 7 هيئات ومنظمات دولية تعنى بالمناخ أظهرت أن 87 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى مياه الشرب في أماكن إقامتهم.

وبالتأكيد تلقي هذه الأزمة بتأثيراتها السلبية الشديدة على إنتاج الغذاء في الدول العربية، ففي ظل نقص المياه المتاحة للشرب أصلا، هناك نقص هائل في كميات المياه المتاحة للزراعة التي تعد المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء، ومن هنا، فلا غرابة في أن تعتمد الكثير من الدول العربية على الخارج لاستيراد مستلزماتها الغذائية الضرورية.

وثمة قناعة راسخة لدى المنظمات الدولية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية أن ما يهم الآن هو أن تعمل الحكومات العربية لتحقيق أهدافها المائية، انطلاقا من عاملين مهمين يشكلان استراتيجية متكاملة، الأول يتمثل في الحفاظ على مصادر المياه الموجودة بالفعل من خلال تصدير عملية الاستهلاك لوقف كميات المياه المهدورة.

ولا يقل العامل الثاني أهمية، إذ لا بد أن تكثف دول المنطقة جهودها لإضافة مصادر جديدة تساعد على تحقيق الأمن المائي، من خلال زيادة محطات تحلية مياه البحار والمحيطات على سبيل المثال، للدول المطلة على المسطحات المائية، والأهم في جميع الأحوال عدم استخدام أسلحة الحرب في الدول التي تشهد نزاعات.

رياض بوعزة
صحافي تونسي

تونس - تشكل الصراعات العسكرية على مكان النفط والغاز الوجه الظاهر فقط للمعادلات الجيوسياسية في المنطقة العربية المليئة بالاضطرابات منذ سنوات طويلة، غير أن هناك وجه آخر للصراعات الإقليمية يدور رحاها في الخفاء، محورها المياه، والتي يقول المراقبون السياسيون والمختصون في عالم المناخ إن أهميتها سوف تكون في المستقبل مثل أهمية توفير الطاقة وربما أكثر. ولطالما حذرت الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بعوامل المناخ من أن ندرة المياه في المنطقة العربية ستكون مشكلة مزمنة وتولد مشاكل أمنية وسياسية للسيطرة على مواردها في حال لم تتمكن الحكومات من إيجاد حلول جذرية عاجلة ومشتركة على المدى القريب لتطوير إمكانات دولها للابتعاد تدريجيا عن خط الفقر المائي، الذي بات التهديد رقم واحد.

هناك العديد من الشواهد الحية، التي تظهر أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقبلة على صراعات مائية كبرى

ومن المؤكد أن الحاجة الملحة اليوم، التي تبرز في المنطقة هو إيجاد عزيمة أكبر لتنفيذ برامج موحدة تواجه بها الحكومات مشكلة ندرة المياه المتوقعة على الأعوام المقبلة رغم ما يبتهل بناء محطات تحلية مياه البحر في المدن الساحلية من دور مهم لتحقيق الأمن المائي، وخاصة بعد أن صارت مشكلة استراتيجية مع تواصل الجفاف الذي يضرب بلدان المنطقة خاصة مع صدور أرقام دولية رسمية مفزعة تعكس المخاطر القادمة جراء ذلك.

ويبدو أن جائحة فايروس كورونا المستجد المستمرة منذ أكثر من ستة أشهر سلطت الضوء بكثافة ووضوح على قضية ندرة المياه في المنطقة، باعتبار ما تعانيه أغلب البلدان العربية، إن لم يكن كلها، رغم ما بذلته من جهود لحلها، في ظل المؤشرات، التي تؤكد أنها تتواصل وستتخلف كوارث وحروب على الأرجح للسيطرة على مكان المياه.

ويعتقد المراقبون أن الدول المعرضة لهوجات جفاف طويلة بفعل التغيرات المناخية، بما فيها المنطقة العربية، ستجد نفسها في مازق اجتماعي وسياسي واقتصادي إن لم تأخذ هذه التهديدات جدية أكبر لأن الأرقام الحديثة الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية تنشي بتفجر أزمة لا محالة.

وهناك العديد من الشواهد التي تظهر أن الدول العربية مقبلة على صراعات مائية، فمشكلة سد النهضة بين مصر والسودان وإثيوبيا تعكس جزءا بسيطا من أزمة أشمل وأعمق بحيث لا يمكن إغفال عناصر أخرى تصنع الأزمات، فقد أسهمت إقامة دول المناخ للسود على نهري دجلة والفرات في خفض منسوب المياه الواصل إلى العراق، وبينما عملت أدبيس أبابا على اتخاذ خطوات أحادية أزعجت بها القاهرة والخرطوم هدفها السيطرة على مياه النيل، أقامت تركيا

